



التاريخ: 26 / 3 / 2020

قرار النائب العام

رقم (38) لسنة 2020

بشأن تطبيق لائحة ضبط المخالفات والجزاءات الإدارية الصادر بها

قرار مجلس الوزراء رقم 17 لسنة 2020

النائب العام،

- بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم 1 لسنة 1972 ، بشأن اختصاصات الوزارات، وصلاحيات الوزراء، والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم 2 لسنة 2011 في شأن إنشاء الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث وتعديلاته، ولائحته التنفيذية،
- وعلى القانون الاتحادي رقم 14 لسنة 2014، في شأن مكافحة الامراض السارية، ولائحته التنفيذية،
- وعلى القانون الاتحادي رقم 14 لسنة 2016 بشأن المخالفات والجزاءات الإدارية في الحكومة الاتحادية،
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (17) لسنة 2020 بشأن لائحة ضبط مخالفات التدابير الاحترازية والتعليمات والواجبات المفروضة للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد19).
- وعلى القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2019 في شأن إنشاء النيابة الاتحادية للطوارئ والأزمات والكوارث؛
- وعلى قرار النائب العام (36) لسنة 2019 بشأن نيابة الطوارئ والأزمات والكوارث وتعديلاته؛
- وعلى تعاميم التدابير الاحترازية وتعليمات وواجبات الامن والسلامة الصادرة من وزيرى الداخلية والصحة ووقاية المجتمع والهيئة الوطنية للطوارئ والأزمات والكوارث بشأن الوقاية للحد من إنتشار فيروس كورونا (كوفيد19).

قرر:

(المادة الأولى)

- يطبق قرار مجلس الوزراء المشار اليه وتحصل الغرامة المقررة قرين كل من المخالفات الواردة بالجدول ادناه:





مسلسل	المخالفة	الغرامة المقررة
1	مخالفة قرار الاستشفاء الإلزامي لإخضاع المصابين في حالة رفضهم مباشرة أو متابعة العلاج المقرر لهم رغم إخطارهم بضرورة ذلك. ويجوز للمختصين الاستعانة بالسلطة العامة لتنفيذ هذا القرار.	50000 درهم
2	عدم الالتزام بتعليمات الحجر المنزلي وفقاً لدليل الحجر المنزلي وإعادة الفحص حسب الإجراءات الصحية، أو الامتناع عن تنفيذها.	50000 درهم
3	مخالفة عدم التقييد بإغلاق مؤسسة تعليمية أو دار من دور السينما والرياضة والملاهي أو المراكز التجارية أو الأسواق المفتوحة أو الحدائق أو المنتزهات أو المقاهي أو مراكز التسوق أو المطاعم أو ما في حكمها، أو استقبال مرتادين في أي منها بالمخالفة للتعليمات. - مخالفة عدم التقييد بالتدابير الخاصة بفتح الحدائق العامة والشواطئ ومراكز التدريب الرياضي والمساح العامة ومساح الفنادق دون القيام بالإجراءات التي تقررها الجهات المختصة. - مخالفة عدم التقييد بإيقاف جميع الرحلات البحرية السياحية مؤقتاً.	50000 درهم للمسئول عن المنشأة والغلق الإداري 500 درهم للزائر
4	مخالفة منع أو تقييد التجمعات أو الاجتماعات أو إقامة الاحتفالات الخاصة والعامة، أو التجمع أو التواجد في الأماكن العامة أو المزارع الخاصة أو العزب.	10000 درهم لمن قام بالدعوة أو التنظيم 5000 درهم لكل من شارك.
5	مخالفة التدابير الصادرة من وزارة الصحة ووقاية المجتمع تجاه القادمين للدولة من الدول الموبوءة بأي من الأمراض السارية.	2000 درهم
6	- الامتناع عن اتخاذ الإجراءات الصحية المناسبة بخصوص تنظيم الأسواق والطرق والأماكن العامة الأخرى المستثناة من الغلق المؤقت. - الامتناع عن تنفيذ امر إزالة أي بناء مؤقت أو إتلاف أمتعة أو ملابس أو غيرها، والثابت تلوثها أو احتمال تلوثها بأي عامل ممرض دون إمكان تطهيرها بالطرق المتبعة.	3000 درهم





10000 درهم	الامتناع عن إتخاذ الإجراءات الاحترازية لطاقم سفن المأوى.	7
2000 درهم	مخالفة الخروج من المنازل دون مقتضى أو ضرورة، أو لغير دواعي العمل أو لشراء الحاجات الأساسية.	8
3000 درهم	مخالفة احكام اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الامراض السارية بشأن دفن او نقل جثة أي شخص متوفي بأحد الأمراض السارية.	9
1000 درهم لقائد المركبة	تجاوز عدد الركاب المسموح به في السيارة الواحدة لأكثر من ثلاثة اشخاص.	10
1000 درهم	عدم ارتداء الكمامات الطبية في الأماكن المغلقة أو عدم مراعاة مسافة التباعد.	11
5000 درهم	عدم اتخاذ إجراءات التعقيم لوسائل النقل العام.	12
1000 درهم	مراجعة أو التردد على المنشآت الصحية في غير الأحوال المقررة.	13
5000 درهم	رفض إجراء الفحص الطبي عند الطلب.	14

(المادة الثانية)

- تضاعف الغرامة في حالة تكرار المخالفة، ويحال المخالف الى نيابة الطوارئ والأزمات والكوارث عند ارتكاب المخالفة للمرة الثالثة.
- على أن يتم تحميل المخالف أي نفقات أو تكاليف معالجة الأضرار المترتبة على المخالفة.

(المادة الثالثة)

- يسند الى النيابة الاتحادية للطوارئ والأزمات والكوارث تنفيذ أحكام قرار مجلس الوزراء المشار إليه، والتحقيق والتصرف في كافة الجرائم الناشئة عن تطبيق أحكام القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2014 في شان مكافحة الامراض السارية ولائحته التنفيذية.





(المادة الرابعة)

- يجوز لرئيس وأعضاء نيابة الطوارئ والأزمات والكوارث فرض الغرامات الإدارية على المخالفات الواردة بالجدول المبين بالمادة (1) من هذا القرار، حال عرضها عليهم، ونظر التظلمات من الجزاءات الإدارية المنصوص عليها بالمادة (5) من قرار مجلس الوزراء المشار اليه.

(المادة الخامسة)

- تتولى وزارة الداخلية والقيادات العامة للشرطة في الدولة وأموري الضبط القضائي المختصين في الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية المعنية كل حسب اختصاصه تحرير تقرير بالمخالفة في حال رفض الاستجابة للتنبيه والتوجيه متضمنا بيانات المخالف ونوع المخالفة ونوع الجزاء الاداري المفروض وتاريخ المخالفة ووقتها مع إرفاق أية مستندات دالت عليها.

(المادة السادسة)

- تتولى وزارة الداخلية والقيادة العامة للشرطة في الدولة كل في نطاق اختصاصه تحصيل قيمة الغرامات من المخالفين والتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة والاستعانة بهم حال امتناع المخالف عن سداد قيمة الغرامة.

(المادة السابعة)

- يعمل بهذا القرار اعتبارا من يوم الخميس الموافق 26/3/2020 ، ويخطر من يلزم لتنفيذه.

المستشار

د. حمد سيف الشامسي
النائب العام



4